

كيفية العبد
سكنى البدر

رجح عبد الملوك

وتشترط الفدية على تسليم البدر وان استحق بعض المصلح عنه او كلفه
 رجع بكل البدر او بعضه وان استحق بعض البدر او كله رجع بكل
 المصلح عنه او بعضه وان وقع عن مال متقنة اعتبر اجارة فيمنه طيب
 التوقيت وبطل عوق احداهما والاخر ان مقاضته في حق المدعى وانه
 اليمين وقطع المنازعة في حق الآخر فلا تنقذه في دار صوم عتقها
 مع ادرها وتجب في دار صوم عليه وار استحق من المدعى بعضه
 او كل البدر المدعى حصته من البدر ويرجع بالخصم وفيما استحق
 من البدر بعضه او كله لا يرجع للمدعى المدعوه وقدره وهذا كل البدر
 التملك كاستحقاقه في الفصلين ولو صالح على بعضه لم يرجع الا الصبح
 وحبلت ان يزيد في البدر شيئا ويرضى عن دعوى الباقي **فصل**
 بجنى الصلح من محرم ولا يجوز الا على معلوم بجنى عن دعوى المالك والشفقة
 والجنة بقية الفصلين دونها عمدا او خطأ وعن الرق وكان عتقا جليل
 ولا يراهو عليه دعوى الزوج الشكاح وكان حلقا ومحرم بدين الصلح عليه
 ديانة ان كان مبطلا ولو صالحا جعل لتقوله بالنكاح جاز لا يجوز ان
 ادعه المأة وقيل يجوز ولا عن دعوى الحد وان قتل عبدا دون جلا عملا
 وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلح عن نفسه عبد له جلا عملا وان
 صالح عن مفسوق تلقى بالكرم من قيمة جاز في الاصل الفصل الثاني
 بتعاقب ذميان بغير صلح مطلقا اتفاقا وان عتقوا عنهم كالمشرك وصالح عن
 باقي الكرم نصف قيمته بطل الفصل وان بصرى بغير صلح المدعى باليد

ففة

فهو لا المنكر لقوله وبدل الصلح عن محرم او على بعضه يدعيه
 بلزم للواكل لا التوكيل الا ان ضمنه وبدل ما هو كسج بلزم الكيل وان
 صالح ففوض وضمن البدر اضافة الى حاله اشارة الى عرض او تعدد الا
 اضافة او اطلق وسئل صحه وكان متبرعا وان اطلق ولو سئل توفف
 فان اجاز للمدعى عليه جاز ولم يدر البدر والابطال **الفصل في الدين**
 الصلح عن الحق بقدر المداينة على بعضه اذ لم يصفه حقيقة وانما ط
 بقية له ما اوصىة ولو صالح عن الف حال على ما به حالة او التمسك
 صحه ولا عن الف جبا على ما به ذموف ولا يصح عن ذم غيره وانما يبرهن
 ارضى للمؤجر على نصيبه حال او عن الف سوس على نصفه بغير صلح
 عن الف احد من صلح ذمنا على ما به ذم حاله او مؤجدا صحه وقال
 من له على آخر الف ذمته انصفه على ان يرضى من باق ففعل بقره الاول
 بقره خلافا لما يجوز وان قال صالحا او **فصل** انصفه على انك
 ان له ذم عن ذم النصف لا الذم عليه لا يبرهن الا المدعي اجمعا وقال
 ان كان من نصفه على ان تقضى نصفه عن ذم من نصفه اعطى او يعطى والاول
 اذا انصفه على الذم بقره من باقيه ولو بوقت ولو قال ان اذيت ليق نصفه
 فان بقره او اذا اذيت اذيت اذيت لا يصح الا بقره والارضى **فصل**
 دينه لا اقره الحق بقره او عظم على صحه ففعل جاز ان اعلى من المال
فصل ان صلح المرادى الذين عن نصفه على شق فلتشركه ان يبرهن المدعى
 نصفه او يبرهن نصفه البقره الان بعض المصلح بقره الذين وان قهره من